



التغيير الجذري وآليات الشراكة الوطنية حكومة الكفاءات اليمنية (نموذجاً) رؤية استشرافية
للمرحلة المقبلة

**Radical Change and National Partnership Mechanisms: The Yemeni
Government of Competencies as a Case in Point
A Vision for Future Development**

Ali Mutahar AL-Othrub

*Researcher - Faculty of Arts & Humanities
Sana'a University - Yemen*

علي مطهر العثري

باحث - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
'جامعة صنعاء - اليمن

الملخص:

تهدف الدراسة إلى دراسة الإجراءات الرئيسية اللازمة لضمان نجاح حكومة الكفاءات الوطنية، وكيفية ضبط إيقاعات السلوك السياسي الجديد وتفاعله مع خصوصية المكونات الجغرافية والبشرية لتحقيق إنجازات عملية إيجابية على أرض الواقع العملي، ثم انعكاساته على أمن واستقرار وتنمية الجمهورية اليمنية، كروية تحليلية للسلوك السياسي المناسب خلال الفترة القادمة من الحياة السياسية المعاصرة، وتكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول تحدي مرتقب متعلق بتشكيل حكومة الكفاءات والتغيير الجذري وحتمية الشراكة السياسية التي تعمل على تحريك العمل السياسي الذي يغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ويحافظ على متانة الشراكة السياسية ويعزز بنيان التحالف الوطني لمواجهة تحالف العدوان المستهدف للسيادة اليمنية ويقوي العملية التفاوضية من أجل صناعة السلام الشامل.

وناقشت الدراسة ثلاث فرضيات وحددت جملة من الآليات التي تمكن الحكومة من إنجاز مهامها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لمحتوى مشكلة الدراسة التي تتعلق بمفهوم حكومة الكفاءات والتغيير الجذري وحتمية الشراكة السياسية في العاصمة صنعاء خلال الفترة القادمة من العملية السياسية، واستخلصت جملة من النتائج المتوقعة من أبرزها: -إن برنامج حكومة الكفاءات الوطنية سيكون واقعياً، وستضم نوعاً متميزاً من الخبرات اليمنية المشهود لها، وستكون تحت المجهر الشعبي والنيابي وستكون قادرة على تحديد مواطن القوة والضعف .

الكلمات المفتاحية: كفاءات ، سلوك سياسي جديد ، وطنية ، جذري ، حكومة.

Abstract:

This study aims to explore potential procedures that can ensure the success of a competent Yemeni government. It investigates how to regulate the processes of new political behavior and its interaction with the unique geographical and human components of Yemen, with the goal of achieving tangible positive outcomes. Additionally, the study examines the implications of such a government for the security, stability, and development of the Yemeni Republic, providing an analytical framework for appropriate political behavior during the forthcoming phase of contemporary political life. The significance of this research lies in addressing the emerging challenges related to the formation of a competent government, radical change, and the necessity of a political partnership that prioritizes public interest over private interests. This partnership is essential for bolstering political action, reinforcing the foundations of a national alliance to confront external aggression against Yemeni sovereignty, and enhancing the negotiation process for comprehensive peace. Furthermore, this study discusses three hypotheses and identifies a set of mechanisms that could assist the government in fulfilling its responsibilities. Employing an analytical and political analysis methodology, the researcher examines issues related to the concept of a competent government, radical change, and the inevitability of political partnership in Sana'a during the upcoming political phase.

The paper concludes with several anticipated outcomes, including the successful implementation of the Yemeni competencies program, which is expected to involve a group of esteemed Yemeni experts. Additionally, this government will operate under public and parliamentary oversight, which will facilitate an assessment of its strengths and weaknesses.

Key words: competencies, new political behavior, patriotism, radical, government.

المطلب الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

إن تشكيل حكومة كفاءات وطنية في الوقت الراهن ضرورة لاستمرار العملية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإدارة الحوار الوطني الشامل، وهذا الاتجاه من وجهة النظر العلمية لا يتنافى مع أهمية وحتمية الشراكة السياسية بين القوى السياسية الفاعلة التي شكلت تحالفاً وطنياً لمواجهة تحالف العدوان على اليمن في العاصمة صنعاء سنة 2015م، على اعتبار أن شروط الكفاءة والنزاهة والفاعلية الإدارية ستشمل الكفاءات من كل الاتجاهات السياسية وستسهم بأداء الحكومة وتجعلها تتجاوز الولاءات الحزبية وتجعل هدفها الرئيس الوطن والمواطن، الأمر الذي ينبغي معه التركيز على الخصوصية اليمنية في مكوناتها الجغرافية والبشرية، وهي خصوصية متفردة لا يمكن مقارنتها بغيرها من الخصوصيات في العالم، كما أن الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الجمهورية اليمنية اليوم يفرض استثناء جديداً يحتم علينا التفكير في كيفية المعالجة السليمة التي تتوافق مع ذلك الواقع وتعطي النتيجة الإيجابية المنشودة، وهذا يعني تجنب القياس على تجارب الماضي في تشكيل الحكومات، والاتجاه نحو بناء الحاضر بهمة عالية تنظر إلى المستقبل، وتتجنب تكرار سلبيات الماضي.

إن تقديم رؤية منهجية لمعالجة واقعنا تتطلب التجرد من الحزبية لكي تعبر الرؤية عن واقع عملي وتعطي حلولاً موضوعية قابلة للتطبيق الميداني وتحقق الصالح العام لكل المكونات البشرية والجغرافية

لليمن الحديث، فالواقع الاقتصادي في الجمهورية اليمنية قد غلبت عليه الصراعات السياسية، وغيبت الأمور الحيوية في عملية إعادة بناء الدولة وتوطيد أركانها وتمتين بنيانها، ونحن في هذه الدراسة العلمية والمنهجية نبين مدلولات المصطلحات السياسية المتعلقة بمفهوم حكومة الكفاءات وأهمية التغيير الجذري وعدم تعارضها مع حتمية وضرورة الشراكة السياسية وبما يخلق التفاهم المشترك بين القوى السياسية ويدفع باتجاه المزيد من الوثام والاستقرار السياسي وانجاز المهام المستقبلية .

إن تشكيل حكومة كفاءات وطنية يحتاج إلى انتهاج سلوك سياسي جديد تظهر فيه النوايا الحقيقية الإرادة التي تغلب المصلحة العامة على الخاصة، وتجعل من الدستور والقانون فوق الجميع، وذلك في ضوء مستجدات الحوارات والمفاوضات السياسية التي تقرب من الحل السياسي الشامل، وما أعلنته القوى السياسية في العاصمة اليمنية صنعاء في 26 سبتمبر 2023م، عقب مبادرة السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي، قائد حركة أنصار الله بشأن الإصلاحات السياسية والقضائية والإدارية والتي منها: تشكيل حكومة كفاءات وطنية وإصلاح المنظومة القضائية بشكل بداية البناء العملي لمستقبل تتحقق فيه آمال وتطلعات المواطن اليمني، وسيقدم الباحث في هذه الدراسة العلمية تفاصيل خطوات انتهاج هذا السلوك السياسي الجديد الذي يُعتقد بضرورته لتفعيل العملية السياسية في اليمن الحديث والذي سيسهم بشكل إيجابي في إعادة بناء الدولة واستعادة مكانتها في العلاقات الدولية وكسر العزلة المروضة عليه دولياً، وهو ما سنتناوله في الأتي :

مشكلة الدراسة

إن السلوك السياسي المناسب الذي يطلق الانتماءات الحزبية والمناطقية والفئوية والمذهبية ويغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة سيكون الأداة العملية والعلمية التي نتغلب بها على التحديات والعثرات التي قد تواجه المستقبل ويمكن حكومة الكفاءات من فرض سيادة الدستور والقانون على جميع المكونات الجغرافية والبشرية، ويحقق الاستقرار السياسي ويهيئ المناخ المناسب لإدارة الحوار الوطني الشامل، وفي هذا الإطار تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الرئيسة الآتية:

- 1- ما هو السلوك السياسي الذي يحقق لحكومة الكفاءات النجاح ؟
- 2- ما تأثير تغليب القوى السياسية للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة ؟
- 3- هل تشكيل حكومة كفاءات يحول دون الشراكة السياسية ؟
- 4- ما أهمية الحفاظ على الشراكة الوطنية بين القوى السياسية الفاعلة في التصدي للعدوان ؟
- 5- هل الرؤية الإستراتيجية جاءت من أجل معالجة التحديات المستقبلية ؟

إطار الدراسة

ستتناول الدراسة الإجراءات الرئيسة اللازمة لضمان نجاح حكومة الكفاءات، وكيفية ضبط إيقاعات السلوك السياسي الجديد وتفاعله مع خصوصية المكونات الجغرافية والبشرية لتحقيق إنجازات عملية إيجابية على أرض الواقع العملي، ثم انعكاساته على أمن واستقرار الجمهورية اليمنية كروية تحليلية لسلوك السياسي المناسب خلال الفترة القادمة من الحياة السياسية المعاصرة.

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول التحدي الجديد المتعلق بتشكيل حكومة الكفاءات والتغيير الجذري وحتمية الشراكة السياسية التي تعمل على تحريك السلوك السياسي الجديد الذي يغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، ويحافظ على متانة الشراكة السياسية ويعزز بنیان التحالف الوطني لمواجهة تحالف العدوان ضد السيادة اليمنية ويعزز القوة التفاوضية من أجل صناعة السلام الشامل، كما أن من أسباب اختيار الدراسة حالة التخوف السياسي أو التردد الذي قد يخالج البعض من السلوك السياسي الجديد، وبناءً على ذلك فإنه سيتم البحث في كيفية انتهاج السلوك السياسي المناسب الذي يخدم المصلحة الوطنية العليا ويحقق مصالح الدولة اليمنية الحديثة ويعزز خطوات بناء إدارة واستغلال الموارد المتاحة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي :

- 1- معرفة الشكل والسلوك السياسي المناسب الذي ممكن أن يحقق لحكومة الكفاءات النجاح .
- 2- قياس أثر تغليب المصلحة الوطنية على أمن واستقرار اليمن .
- 3- تحليل العلاقة بين تشكيل حكومة الكفاءات والشراكة السياسية .
- 4- توضيح أهمية الشراكة السياسية في مواجهة التهديدات ضد اليمن لاسيما العدوان الأمريكي والبريطاني السعودي .
- 5- تقديم رؤية استشرافية لملامح المرحلة السياسية القادمة في ضوء المتغيرات الراهنة.

فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة إلى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

- 1- تشكيل حكومة كفاءات وطنية لا يتعارض مع الشراكة السياسية بين القوى الوطنية المتحالفة ضد العدوان على السيادة اليمنية في العاصمة صنعاء .
- 2- إن مفهوم التغيير الجذري يعني بإجراء إصلاح إداري شامل للمنظومتين الإدارية والقضائية .
- 3- كلما كان السلوك السياسي متماهياً مع الخصوصية البشرية والجغرافية اليمنية، كلما حققت حكومة الكفاءات أهدافها الوطنية.

والدراسة البحثية ستعمل على اختبار هذه الفرضيات بهدف الوصول إما إلى صحتها أو عكس ذلك؛ حيث سيتضح كل ذلك من خلال دراسة الحثيات التي ستستعرضها الدراسة البحثية.

تعريف مفاهيم الدراسة

في ما يلي تستعرض الدراسة العلمية التعريف اللغوي والاصطلاحي للمصطلحات السياسية على النحو الآتي:

التعريف اللغوي لمفهوم الكفاءة: إن المفهوم اللغوي لمصطلح الكفاءة، هي: القدرة على الفعل وتصريف الأعمال فيقال فلان كفاء وجمعها أكفاء⁽¹⁾ كما أن الكفاءة تحقق أهدافها بأقل قدر ممكن من الوقت والمال والبشر وغيرها من الموارد المتاحة، والكفاءة تعني الجدارة، بمعنى الوصول إلى حكومة ذات خبرة علمية وعملية تمتلك القدرة على إدارة واستثمار الموارد المتاحة البشرية والمادية .

تعريف مفهوم الكفاءة اصطلاحاً: الكفاءة اصطلاحاً

من الأسس التي يتم من خلالها قياس نجاح الحكومات، من خلال قدرتها على إدارة واستخدام أفضل البدائل، ويرى البعض أن الكفاءة مقياس لمدى استخدام القدر الصحيح من الموارد لإنجاز المهام والخدمات المناطة بالحكومات أو المنظمات، والكفاءة تعبر عن مهنية الأداء وجودته التي تظهر من خلال تفعيل الرقابة الإدارية، فالكفاءة المهنية تعني القدرة على خلق العمل التشاركي القائم على ضبط إيقاع التنسيق والتعاون بين مكونات حكومة الكفاءات لتحقيق الأهم ثم المهم من خلال رسم السياسات واتخاذ القرارات، والبعض يرى أن الكفاءة هي مجموع الخبرات التراكمية والمعرفية المكتسبة التي يكتسبها الشخص خلال فترة أدائه المهني للمهام المنوطة به، وهي كذلك مجموعة الخصائص والمهارات الملموسة التي تُعد بمثابة عامل مساعد في أداء الوظيفة العامة، وهو ما يميل إليه الباحث؛ حيث يرى أن مفهوم الكفاءة هو: القدرة على إدارة واستثمار الموارد المتاحة.

مفهوم التغيير الجذري

تعريف التغيير لغة: هو مشتق من الفعل الثلاثي الماضي (غير) بمعنى بدل الشيء في الواقع بشيء آخر، ويأتي بمعنى غير الشيء بغيره⁽²⁾ تعريف التغيير اصطلاحاً: يعرفه البعض بأنه الانتقال من واقع قديم إلى واقع جديد، فيما يعرفه آخرون بأنه مجموعة من الإجراءات التي ينجم عنها الانتقال من وقع معين إلى واقع جديد، ولذلك يرى الباحث أن التغيير هو: استجابة عملية لمؤثر ما على شيء ما

(2) المعجم الوجيز - وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية القاهرة 2005م ص485.

(1) المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية - جمهورية مصر العربية القاهرة ، 2005 ، ص 536 .

حبال الصيد، والشريك (بكسر الراء) أو الشراكة (بضم الراء) تعني عقد شراكة بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك، والشريك: هو المشارك لغيره، في تجارة أو نحوها⁽³⁾ والمشارك: ما كان لك ولغيرك فيه حصة، فيقال: طريق مشترك، وأمر مشترك، على اعتبار لفظ مشترك تشترك فيه معان كثيرة⁽⁴⁾ ويقال: اشتركا في كذا، وشاركا في البيع والميراث، وأشرك بالله فهو مشرك، وقوله تعالى: (وَأَشْرِكُ فِي أَمْرِي)⁽⁵⁾ أي اجعله شريكي فيه⁽⁶⁾ ويقال: مشترك فيه، كالأجير المشترك، وهو الذي لا يخص أحداً بعمله، بل يعمل لكل من يقصده بالعمل كالخياط⁽⁷⁾ والمشارك: ما يخص عدة أفراد أو عدة موضوعات .

تعريف الشراكة اصطلاحاً

كلمة الشراكة: تعني الشراكة بين طرفين اثنين تعتمد على التعاون، وتقوم على مبدأ المصالح المشتركة، بمعنى: المشاركة في المصالح؛ لأنه بإمكان الأطراف المتعاونة تبادل قيم ذات صيغة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية، وأن هذا التبادل ينمي تدفقات عكسه مفيدة لجميع الأطراف، كما ونوعاً في إطار المصالح المشتركة أو المتبادلة بما يمثل أرضية للتعاون والشراكة⁽⁸⁾

ومن خلال هذا العرض يتضح أن المشاركة تعني: اشتراك طرفين أو أكثر في شيء ما، وتعود هذه الشراكة بتحقيق مصلحة معينة لكل طرف، بمعنى أن المشاركة وسيلة لتحقيق منافع متبادلة بين طرفين أو أكثر في المجتمع، وهو ما يميل إليه الباحث في

بما يؤدي إلى تغييره من حالته الراهنة المتعثرة إلى حالة أكثر تقدماً واستجابة لمطالب الواقع، ويتمتع التغيير بالتطور المستمر والشامل.

وفي إطار دراستنا هذه فإن المقصود بالتغيير هو صناعة حكومة الإصلاح الإداري التي تركز على كيفية تنمية موارد الدولة وصرفها في الحدود اللازمة لحماية المال العام، والبحث عن موارد جديدة تنمي قدرات الدولة وتجعلها قادرة على صناعة الاكتفاء الذاتي والوفاء بالالتزامات الضرورية في الغايات الأساسية والخدمية التي ينبغي على الدولة القيام بها، ومن ثم خلق التوازن اللازم بين إيرادات الدولة ونفقاتها، ولا يتم كل ذلك إلا من خلال المراجعة الشاملة لقوانين الإجراءات الإدارية كون الخلل يكمن في سوء الإدارة التي منها إصلاح المنظومة القضائية، فالتدوير الوظيفي وإعادة التأهيل والتدريب والإصلاح القضائي من الضرورات اللازمة للوصول إلى القدرة الإدارية والاستثمارية المستقبلية .

تعريف الشراكة لغة

مصطلح الشراكة في اللغة العربية : هو اشتراك في الشيء بين طرفين وهو مأخوذ من الفعل الماضي (أشرك وشارك) وجاء في المعجم الوجيز ما يلي: أشركه في أمره، بمعنى ادخله في أمره، ويقال : أشرك بالله أي جعله له شريكاً في ملكه، وشارك : كان شريكه، ويقال: فلان يشارك في علم كذا، واشترك الأمر، بمعنى اختلط والتبس، والشرك (بتسكين الراء) يعني الاعتقاد بتعدد الآلهة، والشرك (بفتح الراء) يعني

(7) احمد بن محمد علي الفيومي القري، معجم المصباح المنير، شركة ابناء شريف الانصاري للطباعة والنشر والتوزيع، المكتبة العصرية، بيروت 2000م ص 162.

(8) عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية، مصطلحات ومفاهيم، مكتبة الأسد الوطنية، دمشق 1999م ص 822.

(3) المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، الطبعة العاشرة 1990، ص 341-342.

(4) المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت 1986م، ص 384.

(5) سورة طه 32.

(6) محمد بن ابي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999م، ص 204.

المطلب الثاني: حكومة الكفاءات وحتمية الشراكة السياسية الذي ركز على دراسة الكفاءة وحتمية الشراكة السياسية .

المطلب الثالث: استعرض كيفية ممارسة السلوك السياسي الجديد ومدى تغليب المصلحة الوطنية العليا وأبرز الإجراءات اللازمة لنجاحه.

الخاتمة: التي اشتملت على تحليل فرضيات الدراسة العلمية والنتائج المستخلصة لاستشراف المستقبل والتوصيات. المراجع .

المطلب الثاني

حكومة الكفاءات وحتمية الشراكة السياسية

إن تشكيل حكومة كفاءات وطنية قائمة على الشراكة السياسية في صنع القرار السيادي ركيزة أساسية من ركائز الأمن والاستقرار عبر مراحل التاريخ الطويل في يمن الإيمان والحكمة، بل في حالة وجودها تتحقق التنمية الشاملة، ويعم الرخاء ويسود القبول والرضاء، ويستمد النظام قوته وشرعيته وسلطته من المشاركة السياسية الشعبية القادرة على تنفيذ الإرادة الكلية للشعب، وعليه فإن المشاركة السياسية بهذا المفهوم باتت ضرورة حياتية لا تستقيم الأمور إلا بممارستها، فقد تبين من دراسة التاريخ السياسي لليمن الذي دون صوراً متعددة للشراكة السياسية التي خضعت خلالها لظروف الزمان والمكان في تلك المراحل، إذ أن الموقع الجغرافي للوطن العربي المطل على البحر الأحمر من الغرب والبحر العربي والمحيط الهندي من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط من الشمال يشكل طوقاً أمنياً محكماً للوطن العربي، حيث تقع الجمهورية اليمنية جغرافياً في الجنوب الغرب لقارة آسيا وفي الجنوب

تعريف المشاركة اصطلاحاً⁽⁹⁾ على اعتبار أن الشراكة هي التي تحقق المنفعة العامة للناس كافة وليست لحزب أو جماعة أو فئة أو طائفة أو مذهب أو قبلية أو منطقة معينة، انطلاقاً من الإيمان العميق بأن الكفاءات الوطنية هي التي تفكر في تحقيق النفع العام لكل المكونات البشرية والجغرافية للدولة .

منهج الدراسة

اعتمد الباحث على منهج التحليل الوصفي لمحتوى مشكلة الدراسة التي تتعلق بمفهوم حكومة الكفاءات والتغيير الجذري وحتمية الشراكة السياسية بين القوى الوطنية المتحالفة ضد العدوان على السيادة اليمنية في العاصمة صنعاء خلال الفترة القادمة من الحياة السياسية، وكيفية انتهاج سلوك سياسي يغلب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية بمعنى التفكير في معالجة المستقبل إدارياً ومالياً وقضائياً؛ ولأن هذا المنهج يعنى بدراسة مضمون محتويات الدراسة التي تقدم تحليلاً موضوعياً وسياسياً يعتمد على دراسة الإجراءات الدستورية والقانونية في الجمهورية اليمنية، والمبادرات والبيانات السياسية، كما يعتمد الباحث على المنهج القانوني الذي يتميز بقدرته على استيعاب المؤثرات الخاصة بممارسة السلوك السياسي الجديد القائم على المصلحة الوطنية في العرض لموضوعات الدراسة.

خطة الدراسة

قسمت الدراسة إلى :

المطلب الأول: الإطار العام للورقة وتضمنت: المقدمة والمشكلة البحثية وتعريف المصطلحات ومنهج دراستها.

(9) علي مطهر العثري، المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة، مطابع التوجيه المعنوي ، صنعاء 2008م ص24 إلى ص190.

الملاً أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونَ⁽¹¹⁾ صدق الله العظيم، حيث أن هذه الصورة الحضارية قد جنبت اليمن الحرب وحققت السلام وعززت الاستقرار السياسي ومكنت اليمن من استثمار موارده الاقتصادية والبشرية والجغرافية، بما في ذلك القدرة المطلقة على استثمار الموقع الجغرافي المتميز للدولة اليمنية .

أما الصورة الثانية فكانت قاتمة سجلها القرآن الكريم في عهد الإمبراطورية الحميرية في قوله تعالى : {وَالسَّمَاءَ ذَاتِ الْبُرُوجِ {1} وَالْيَوْمَ الْمَوْعُودِ {2} وَشَاهِدِ وَمَشْهُودِ {3} قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ {4} النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ {5} إِذْ هُمْ عَلَيْهَا فُعُودٌ {6} وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ {7} وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ {8} الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ {9} صدق الله العظيم، وهي صورة محاولة منع المشاركة الشعبية بالقوة ومصادرة رأي الشعب واحتكار اتخاذ القرارات السيادية، وذلك في عهد الملك ذو نواس الحميري الذي تعصب لرأيه ولم يقبل بالمشاركة السياسية في صناعة مستقبل الأجيال اليمنية⁽¹²⁾ الأمر الذي قاد إلى انهيار الإمبراطورية الحميرية، ومن ذلك يرى الباحث أن التدخلات الخارجية قد أحدثت أثراً بارزاً في انهيار الدولة اليمنية قديماً وحديثاً، ومن خلال هذين المثالين على صناعات القرار السياسي في اليمن أن يدركوا أهمية تمكين الشعب من امتلاك السلطة وممارسة التعددية الحزبية والسياسية، حيث قد نص الدستور على ذلك في المادة الخامسة على أن: (يقوم النظام السياسي للجمهورية

الغربي من الجزيرة العربية يحدها من الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب المحيط الهندي ولها واجهتان بحريتان الأولى على المحيط الهندي والثانية على البحر الأحمر، وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة تقدر بأكثر من 2500 كم، ويشرف اليمن على مضيق باب المندب الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عن طريق خليج عدن والبحر العربي، ويتميز الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية بالتعرجات ذات البعد الاستراتيجي في بناء الموانئ والمناطق الحرة، ويضاف إلى ذلك الجزر اليمنية الحاكمة للممرات البحرية التي يزيد عددها عن (216) جزيرة⁽¹⁰⁾ .

لقد شكل الموقع الإستراتيجي لليمن عبر الزمن حلقة اتصال وتواصل بين الحضارات في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية والغربية وبات مؤثراً ومتأثراً بما يحدث من متغيرات في العالم من حوله بحكم الاتصال التجاري، ولعل ما أحدثه اليمن اليوم في البحرين الأحمر والعربي من موقف مساند للشعب الفلسطيني في الحرب على غزة في أبريل 2024م، من حصارٍ للكيان الصهيوني المحتل بين قدرًا كبيراً من المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق اليمنيين تجاه القضية العربية والإسلامية، حيث سجل التاريخ القديم لليمن صورتين متناقضتين تماماً للمشاركة السياسية في اليمن سجلهما القرآن الكريم، الصورة الأولى كانت مشرقة، وحققت الأمن والاستقرار وعززت وحدة الدولة، وهي صورة المشاركة السياسية الشعبية في عهد الإمبراطورية السبئية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في قوله تعالى على لسان ملكة اليمن: {قَالَتْ يَا أَيُّهَا

(10) الدكتور علي مطهر العثري - المبادئ العامة للجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية (الجيوبوليتيك) - مركز الإعلام للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء الطبعة السادسة صنعاء 2024م ص194 .

(11) سورة النمل الآية رقم (32).
(12) علي مطهر العثري - المبادئ العامة للعلوم السياسية / دراسة في النظم السياسية المعاصرة مركز الإعلام للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء الطبعة الرابعة، 2022م، ص116 إلى ص130.

لتهيب أو التردد، وهذا الإجراء الدستوري والقانوني يحتاج إلى الآتي :

- سلوك سياسي جديد يبدد التهيب ويعتمد على مبدأ المشاركة السياسية الفاعلة .
- خطوات عملية تحافظ على الشراكة السياسية دون السعي إلى المحاصصة المالية والإدارية من خلال الاعتماد على الكفاءات التي تسعى إلى تحقيق النفع العام .
- إجراءات عملية تحمي وحدة الجبهة الداخلية .
- خطوات عملية تقوى تحالف القوى الوطنية ضد العدوان على سيادة الجمهورية اليمنية.

ويرى الباحث أن المؤشرات الإيجابية التي تساند هذا التوجه الوطني قد بدت معالمها من خلال إقامة سلسلة من الفعاليات السياسية لتهيئة ميدان العمل السياسي الوطني منها: مظاهر الاحتفالات بأعياد المولد النبوي الشريف والثورة اليمنية في العاصمة صنعاء، التي شاركت فيها كل قوى التحالف الوطني ضد العدوان على السيادة الوطنية؛ حيث صدرت بيانات وخطابات أكدت على ضرورة تشكيل حكومة كفاءات وطنية، وأكدت على حتمية وأهمية الشراكة السياسية، ومن ذلك ما أكد عليه قائد حركة أنصار الله السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي، الذي أعلن عن إجراء تغيير جذري في إطار الثوابت الوطنية والقواسم المشتركة⁽¹⁴⁾ وفي خطابه يوم الاحتفاء بذكرى المولد النبوي الشريف الأربعاء 12 ربيع الأول 1445هـ الموافق 27 سبتمبر 2023م، أكد على التمسك بالشراكة الوطنية، والمفهوم الإسلامي للشورى، ووحدة الشعب اليمني والمفهوم العام للمسؤولية الذي

على التعددية السياسية والحزبية⁽¹³⁾ وذلك بهدف التداول السلمي للسلطة، فالتأكيد المطلق على مبدأ التداول السلمي للسلطة كوسيلة حضارية تجسد الوحدة الوطنية وتمنع الاحتراب وتحقق الأمن والاستقرار وتحرك عجلة التنمية المستدامة من ضروريات وأولويات المرحلة المقبلة التي تمكن الدولة من القدرة على استثمار مواردها المتاحة، واليمن خلال هذه الفترة في أمس الحاجة إلى القدرات الوطنية التي تحقق الوئام والاستقرار السياسي وفق الآتي :

أولاً : الحاجة إلى تشكيل حكومة الكفاءات

إن الدراسة المتأنية للأوضاع السياسية على الساحة الوطنية تعطي إفادة علمية واقعية تفيد أن اليمن الكبير يحتاج إلى الكفاءات الوطنية القادرة على خلق السلام الشامل وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ذلك المبادرة الفورية إلى وضع المعالجات الكفيلة بتصحيح الاختلالات أيأ كانت، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تشكيل حكومة كفاءات وطنية في العاصمة صنعاء تمنح كافة الصلاحيات الدستورية باعتباره أمراً حيوياً وضرورة جوهريّة ولأزمة من لوازم الحياة السياسية السليمة من العلل، لأن منح الصلاحيات المالية والإدارية لكافة مؤسسات الدولة الحيوية يعمق الشعور بالمسؤولية .

ثانياً : تحديث التشريعات المالية والإدارية والقضائية

إن تحديث التشريعات المالية والإدارية والقضائية يحقق مبدأ التغيير الجذري الذي يعزز بناء الدولة، ويدعم استقرار المؤسسات الحكومية ويجعلها قادرة على إصلاح ذاتها، ومن أجل ذلك ينبغي أن يزولا

(14) في الاحتفاء بالذكرى التاسعة لثورة 21 سبتمبر وكالة سبأ- صنعاء الخميس، 06 ربيع الأول 1445هـ الموافق 21 سبتمبر 2023م.

(13) المادة الخامسة من دستور الجمهورية اليمنية، سلسلة كتاب مجلة الثوابت، صنعاء الطبعة الأولى 2002م ص 1.

المقبلة، على اعتبار أن حكومة الكفاءات الوطنية تتمتع بكامل الصلاحيات الدستورية؛ لأن تلك الثوابت تحول دون الاستبداد والتسلط الفردي والحزبي والفئوي، الأمر الذي يفسح المجال لتتفرغ حكومة الكفاءات الوطنية لإنجاز المهام المناطة بها دون تدخلٍ فرديٍّ أو حزبيٍّ أو فئويٍّ، كما أن هذا المنهج القويم هو محل إجماع قوى التحالف الوطني الذي شكل وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة تحالف العدوان ضد سيادة الجمهورية اليمنية منذ 26 مارس 2015م، وحتى اليوم .

إن نجاح العمل التنفيذي يحتم تفرغ الحكومة وتجردها من المصالح النفعية الحزبية والشخصية والفئوية، وهذا يتطلب أن تكون الحكومة مهنية الأداء تستخدم قدراتها العلمية ومهاراتها الفنية وخبراتها التراكمية في إدارة واستثمار الموارد المتاحة وتسخيرها لخدمة الشعب وإعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة، ومن خلال هذه المعطيات نرى بياناً نظرياً قابلاً للتنفيذ في ميدان العمل التنفيذي، وهو دليل أكيد على عدم تعارض تشكيل حكومة كفاءات وطنية مع الحفاظ على الشراكة السياسية بين قوى التحالف الوطني ممثلاً بحركة أنصار الله الحوثيين والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه؛ حيث أن الحفاظ على الشراكة يقوي المركز التفاوضي القادم من أجل إحلال السلام الشامل ويرغم تحالف العدوان على الرحيل من الأرض اليمنية وعدم التدخل في الشأن الداخلي اليمني وإعادة الإعمار وتعويض اليمنيين، كما يرغم الأمم المتحدة على العودة إلى تنفيذ المبادئ النظرية في ميثاقها الإنساني لإنصاف

تتكامل فيه الأدوار، وقال: (لن نقبل بالاستبداد، ولا بالتسلط الفردي، ولا الحزبي، ولا الفئوي) وأكد إن المرحلة الأولى في التغيير الجذري: هي تشكيل حكومة كفاءات، تجسد الشراكة الوطنية، يتم فيها تحديث الهيكل المتضخم، وتغيير الآليات والإجراءات العقيمة والمعيقة، ويتم فيها تصحيح السياسات وأساليب العمل، بما يحقق الهدف في خدمة الشعب، ويساعد على التكامل الشعبي والرسمي في العمل على النهوض بالبلد، ومعالجة المشاكل الاقتصادية⁽¹⁵⁾.

إن الدراسة الموضوعية النظرية المنصفة لمفردات خطاب قائد حركة أنصار الله السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي، تقطع الشك باليقين الذي يبدد المخاوف أو التردد الذي قد يخالج البعض، فالذي ينبغي أن تدركه القوى السياسية المتحالفة ضد العدوان على السيادة اليمنية من مدلولات ذلك الخطاب المعتمد على الثوابت الوطنية والدينية يتمثل في الآتي :

- التمسك بالشراكة الوطنية .
- التمسك بالمفهوم الإسلامي للشورى .
- التمسك بوحدة الشعب اليمني واستقلاله وسلامه أراضييه .
- عدم القبول بالاستبداد أو بالتسلط الفردي أو الحزبي أو الفئوي .

إن جميع تلك الثوابت الدينية والوطنية تمثل الإرادة الكلية للشعب اليمني من غربه إلى شرقه، ومن جنوبه إلى شماله؛ حيث يرى الباحث أن تلك الثوابت في ضوء الالتزام العملي بها تمثل الضمانات العملية لنجاح حكومة الكفاءات الوطنية في تنفيذ مهام المرحلة

(15) من نص خطاب السيد/ عبدالملك بدر الدين الحوثي في الاحتفاء بذكرى المولد النبوي الشريف الأربعاء 12 ربيع الأول 1445هـ الموافق 27 سبتمبر 2023م.

اليمنية 26 سبتمبر و14 أكتوبر و30 نوفمبر وبما
يضمن تحقيق الإصلاحات المرجوة⁽¹⁸⁾

أما في إطار قيادات المؤتمر الشعبي العام في تكوين
المجلس السياسي الأعلى فقد أكد المجلس بكل
أعضائه على أهمية المضي في بناء الدولة اليمنية
القوية والعادلة وإحداث التغييرات اللازمة لذلك وفقاً
لأسس واضحة ومتينة⁽¹⁹⁾

إن التفاعلات الإيجابية التي أظهرها كلاً من حركة
أنصار الله والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، قد خلقت
أجواءً مناسبة على طريق تشكيل حكومة الكفاءات
الوطنية يستشف منها أن الحكومة القادمة لن تكون
قائمة على التقاسم والمحاصصة وذلك للأسباب
الآتية:

- توفر الإرادة الشعبية الراضية لممارسة تقاسم
السلطة الذي تسبب في معاناتها .
- توفر الإرادة السياسية التي أجمع عليها تحالف
القوى الوطنية في المجلس السياسي الأعلى الذي
هو رهن الإرادة الجماهيرية.
- بروز الرغبة المطلقة لدى المكونات السياسية في
عدم تكرار أخطاء الماضي .

رابعاً: **مرتكزات العمل الوطني المستقبلي لحكومة
الكفاءات الوطنية**

1- وضوح الرؤية والأهداف

لقد استخلصت الدراسة أسباب عدم تقاسم السلطة
من تحليل الخطابات والبيانات والتصريحات التي
تابعها الباحث عبر مختلف وسائل الإعلام والتواصل

الجمهورية اليمنية جراء ما لحق بها من حيف ليس له
مثيل.

**ثالثاً: موقف المؤتمر الشعبي العام وحلفائه من
تشكيل حكومة الكفاءات**

إن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه قد جعل من
الثوابت الوطنية منهج حياته السياسية اليومية، وأعلن
أنه سيظل ثابتاً على مواقفه في الدفاع عن الوطن
ووحده وسيادته واستقلاله⁽¹⁶⁾ كما دعا المؤتمر
الشعبي العام جماهير الشعب اليمني وكافة قياداته
وقواعده وحلفائه إلى المشاركة الفاعلة في الاحتفاء
بالمولد النبوي الشريف على صاحبه أفضل الصلاة
وأزكى التسليم في مختلف الساحات التي حددتها
اللجنة المنظمة للفعاليات والمهرجانات والتي أقيمت
يوم الأربعاء 12 ربيع اول 1445هـ الموافق 27
سبتمبر 2023م⁽¹⁷⁾ وأكد رئيس المؤتمر الشيخ
صادق أمين أبو راس أن ما جاء في خطاب السيد/
عبدالمك بدر الدين الحوثي، في مناسبة المولد النبوي
الشريف يتفق مع ما كان يطرحه المؤتمر، وأعلن تأييد
المؤتمر الشعبي العام لإعادة تشكيل حكومة الإنقاذ
الوطني بحكومة كفاءات وطنية قائمة على الشراكة
الوطنية، على أن تعطى للحكومة القادمة كافة
الصلاحيات لأداء مهامها وضرورة إزالة وإنهاء كل
المعيقات والصعوبات التي تقف أمام نجاحها في تأدية
وتنفيذ المهام والمسؤوليات المناطة بها وفقاً للدستور
والقوانين النافذة، مؤكداً على أهمية وضع تلك الرؤية
في إطارها الوطني الملتزم بأهداف ومبادئ وقيم الثورة

(18) المؤتمر نت اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام يوم الأحد،
01-أكتوبر-2023م .

(19) <http://sahafatak.net/show4121355.html>

(16) من بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام في صنعاء يوم الاثنين 10
ربيع الأول 1445هـ الموافق 25 سبتمبر 2023م.

(17) <https://m.sa24.co/show770058561.html>

عَلِيْطُ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ⁽²¹⁾ وقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽²²⁾ وقال تعالى: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا﴾⁽²³⁾ وقال تعالى: ﴿قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾⁽²⁴⁾

وبناءً على هذه الأوامر الإلهية فإن على حكومة الكفاءات الوطنية أن تدرك أن الأمور الحياتية لا تستقيم بدون الشورى والمشاركة العملية؛ لأن مبدأ الشورى في الإسلام قاعدة أساسية من قواعد الحكم الرشيد لا يستقيم الأمر بدونه وهو ضمان أساسية لمشاركة كل القوى السياسية والحزبية في صنع القرار السياسي والتداول السلمي للسلطة، ويحول دون رغبة الحاكم في الاستبداد والتفرد في الرأي واحتكار السلطة، وهو محل إجماع القوى السياسية الذي يجسد موقف حركة أنصار الله بما أكد عليه السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي، في هذا الجانب من السلوك السياسي الجديد .

3- المساواة وسيادة القانون

لقد تبين للباحثين والمهتمين بالشأن اليمني أن من أسباب عدم الاستقرار السياسي هو عدم فرض سيادة الدستور والقانون على الكافة وفرض هيبة الدولة، بحيث تكون جميع المكونات البشرية للدولة على درجة واحدة من المساواة أمام القانون، وأن ينتفي التمييز أيّاً كان شكله أو نوعه في ظل العدل المطلق، وأن يتساوى الجمع في الحقوق والواجبات والحريات والكرامة،

الاجتماعي، ومن ذلك تعليقات الجمهور الواعي والمدرك لأهمية المرحلة المقبلة التي يأمل أن توصل الوطن اليمني الكبير إلى بر الأمان وتحافظ على وحدته واستقلاله، وبناءً على ما تقدم من العرض فإن حكومة الكفاءات الوطنية القادمة ينبغي أن يكون برنامجها الإداري والسياسي والتنموي قائم على المرتكزات الأتية :

- تحديد الأهداف القابلة للتطبيق بدقة عالية .
 - تحديد الإجراءات الإدارية غير المعقدة .
 - وضع آلية عملية تستند على الجانب العلمي في كيفية إدارة واستثمار الموارد المتاحة.
 - وضع الأهم قبل المهم في التشكيل الحكومي .
 - التركيز على الاعتماد على الإمكانيات والقدرات اليمنية .
 - التركيز على حماية الشراكة الوطنية دون المحاصصة .
- إن النجاح في أداء حكومة الكفاءات الوطنية مرهون بمدى القدرة على إدارة واستثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة، ومدى استقرار الحكومة والتزامها بتنفيذ برنامجها السياسي الذي ستعال بموجبة ثقة السلطة التشريعية، ولذلك ينبغي الالتزام بمنهج الحكم الرشيد المتمثل بالمعايير الأتية :

2- الالتزام بالمشاركة السياسية الواسعة

إن الالتزام بالنهج الشوري الديمقراطي القائم على المشاركة الفعلية للقوى السياسية الفاعلة في الساحة الوطنية ضرورة حياتية، وهو أمر من الله لا يجوز تجاوزه قال تعالى: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾⁽²⁰⁾ قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا

(24) سورة البقرة الآية رقم (233).

(25) سورة النمل الآية رقم (32).

(21) سورة الشورى الآية رقم (38) .

(22) سورة آل عمران الآية رقم (159) .

(23) سورة آل عمران الآية رقم (104).

إيجابي وسجل وطني حافل بالإنجاز في إدارة مؤسسات الدولة؛ لأن هذا السلوك هو الضامن القوي لاستمرار وبقاء النظام السياسي القائم على المشاركة السياسية الواسعة، لأنها تعبر عن الرشد والنضج السياسي الذي يسعى إلى تفعيل التنمية المستدامة وإزالة الفوارق العنصرية أياً كانت، والكفاءة هي التي تعمل على الالتزام بتوظيف كافة الموارد البشرية والمالية الوطنية بصورة سليمة وواضحة لكل أفراد المجتمع، وتلزم المؤسسات بتحقيق نتائج تشبع الاحتياجات التي تعزز بناء قدرات الدولة، من خلال الكفاءة الفعالة لإدارة الحكم المحلي كامل الصلاحيات الذي يعمل بتقنية عالية على تحويل الموارد المحلية إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين، وتعبر عن أولوياتهم عبر المشاركة الشعبية الواسعة، والكفاءة الفعالة تدفع المكونات البشرية للتنافس في مجال العلم للحصول على أعلى المستويات العلمية التي تؤهل الفرد لتولي مواقع قيادية عليا من خلال التنافس الحر النزيه وفق المعايير العلمية التي تعطي كل ذي حق حقه .

6- امتلاك الرؤية الإستراتيجية

إن امتلاك الرؤية الإستراتيجية قد بات متوفراً من خلال اعتماد المجلس السياسي الأعلى للرؤية الوطنية الشاملة عقب تشكله في 2016/8/13م، حيث قام أعضاؤه بأداء اليمين الدستورية أمام مجلس النواب 2016/8/14م، وقد تولى رئاسة المجلس الرئيس الشهيد صالح الصماد الذي رفع شعار (يد تحمي ويد تبني) وكلف عدداً من المختصين بإعداد الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة التي باتت ثمرة من ثمار الفكر اليمني ، وأضحت رؤية إستراتيجية لكيفية إعادة بناء الدولة الحديثة، ولذلك على حكومة

ويجب تأمين وحماية حقوق الإنسان للأفراد والجماعات بشكل متساوي، بما في ذلك المساواة بينهم في العقاب بموجب القانون، وأن تعلق سيادة القانون على سلطة الحكومات؛ لأن من واجب الحكومات حماية المواطنين من أي إجراءات تعسفية وخضوع الجميع للقانون وليس للنزوات والأهواء أياً كانت، وتقتضي سيادة القانون وجود حكومة كفاءات وطنية نزيهة تعبر عن القبول الشعبي وملزمة بالدستور والقانون دون محاباة لأحد مهما كان .

4- تطبيق الشفافية

إن تطبيق الشفافية من الأمور الحتمية التي ستساعد حكومة الكفاءات الوطنية في أدائها لمهامها، لأن الشفافية تمنع الفساد والاستبداد والتجهيل الذي قد يتعمده البعض، فالشفافية تعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها؛ بحيث تكون متاحة لكافة المؤسسات ولجميع الأطراف المعنية وكل المكونات البشرية التي تهتم بالشأن العام وتحرص على ممارسة حقها في المشاركة السياسية، ولعل الشفافية الأكثر إلحاحاً أن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة، على اعتبار أن المال هو سبب الفساد، ولذلك ينبغي أن تتوفر معلومات كافية وشاملة ومنظمة عن عمل المؤسسات وأدائها لكي يسهل راقبتها ومتابعتها، وهذا يقودنا إلى القول بأن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الشاملة لاستخدامها في الاتجاه الذي يعزز قدرات الدولة ويصون المقدرات الوطنية ويقوي بناءها ويمنع الفساد والاستبداد .

5- الاعتماد على الكفاءة الفعالة

إن حكومة الكفاءات الوطنية القادمة معنية بالاعتماد على الكفاءات الوطنية الفاعلة التي لها أثر

التحكم في إعداد الرسائل الاتصالية ذات الالتزام بدعم الحكومة، وهو إلى جانب ذلك يؤدي وظيفة الأخبار والتثقيف والتعليم والإقناع والتوجيه كما يحقق قدرًا من عملية الترفيه من خلال تمتع القائم على العملية الاتصالية بجملة من المهارات في مجال الاتصال السياسي التي من أبرزها الإنصات والتفسير والاستيعاب والتذكر والاستجابة، ويعمل على التنشئة السياسية والدعاية السياسية وتثبيت شرعية النظام السياسي ويحقق الاندماج الوطني في الدولة ويجذر الشعور بالهوية الوطنية ويعمل على حل الصراعات داخل المجتمع من خلال المعرفة الكاملة بكافة المعلومات المتعلقة بوجهات النظر المختلفة⁽²⁵⁾ وهو ما يعني أن الاتصال السياسي أداة فاعلة تعزز تنفيذ مهام حكومة الكفاءات الوطنية .

ثانياً: الالتزام بالنهج الشوروي الديمقراطي

لقد أشارت الدراسة إلى ضرورة التزام القوى السياسية بالنهج الشوروي الديمقراطي لتعزز السلوك السياسي الجديد للدولة اليمنية الحديثة، الذي يجعل حكومة الكفاءات الوطنية أداة الدولة لإنجاز المهام الوطنية الكبرى بفاعلية عالية، وذلك بالاعتماد على البناء المؤسسي الدستوري الذي يقوم على التدوير الوظيفي، وفي مرحلة لاحقة يتم اعتماد الانتخابات الدورية من أجل العمل على ترجمة تطلعات الجماهير الناخبة، لأن هذا السلوك يصون الحرية السياسية باعتبارها الحد الأدنى لضمان نجاح النظام الشوروي الديمقراطي، على اعتبار أن الحرية السياسية تسمح بالمشاركة السياسية في صنع القرار من خلال حق التصويت والترشح للانتخابات في الدورات الانتخابية،

الكفاءات الوطنية أن تتمتع بأفاق واسعة وبعيدة المدى لكيفية الوصول إلى إنجاز المهام المستقبلية على طريق إنجاز التنمية الشاملة، وأن يتوفر الشعور بالهدف المشترك الذي يراد من الإنجاز، كما ينبغي فهم الخصوصية التاريخية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تنطلق منها الآفاق الواسعة في عملية إعادة بناء الدولة لخلق الشراكة بين مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية لرسم الخطط والبرامج الطموحة مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول ضمن خيارات تتناسب مع القدرات والإمكانات المتاحة، لأن الرؤية الوطنية شاملة فقط ينبغي استيعاب المستجدات الوطنية والإقليمية والدولية .

المطلب الثالث

آليات ممارسة السلوك السياسي لإنجاح حكومة الكفاءات الوطنية

إن السلوك السياسي الجديد للدولة اليمنية الحديثة الذي يمكن حكومة الكفاءات الوطنية من النجاح في تنفيذ المهام التي ستناط بها يتطلب جملة من الإجراءات والآليات العملية على النحو الآتي :

أولاً: تفعيل الاتصال السياسي

إن السلوك السياسي الجديد الذي يمكن حكومة الكفاءات الوطنية من إنجاز مهامها يعتمد على تفعيل الاتصال السياسي بكل أنواعه لاعتماده على الأجهزة الإدارية ويحفز القيادات السياسية على التفاعل الإيجابي من خلال كافة وسائل الإعلام، ويحقق القبول والتفاعل مع الحكومة الجديدة ويعمق الولاء لقدسية التراب الوطني للدولة اليمنية، ويتيح فرصة

(26) علي مطهر العثري، الاتصال السياسي وأثره في بناء الدولة، مركز الإعلام للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء 2022م .

ونص عليها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَرْرُ وَازِرَةً وَرَزَّ أُخْرَى﴾ بمعنى أن الانسان لا يحاسب بغير عمله، لأن للانسان ما سعى فقط، ووضح الرسول الكريم -صلى الله عليه وآله وسلم- في خطبة الوداع، ذلك بالتالي: ﴿كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته، الإمام راع ومسئول عن رعيته، والمسؤولية ناتجة عن العمل، قال تعالى: ﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾⁽²⁷⁾ فقد أمر الله سبحانه وتعالى بأن لا يؤاخذ أحد بظن أو وشاية ما لم تثبت، حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا وَلَا يَغْتَبَ بَعْضُكُم بَعْضًا..﴾⁽²⁸⁾ وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصِيبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾⁽²⁹⁾

إن احترام الإنسان في الإسلام الحنيف يكمن في مفهوم المساواة التي جاء بها القرآن الكريم؛ حيث قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾⁽³⁰⁾ فجعل معيار التفرقة بين الناس جميعاً التقوى، وهي مدى الالتزام بأوامر الله والاجتناب عن نواهيه عز وجل، ولم يفرق الإسلام بين الناس بسبب العرق أو اللون قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾⁽³¹⁾ فاحترام حق الإنسان في الحياة واجب ديني ينبغي الوفاء به، وقد جسد رسول الله إلى البشرية مبدأ

وتكفل الحق المتساوي في الوصول إلى الوظائف التنفيذية والقضائية عند توفر المؤهلات اللازمة لتولي تلك المواقع .

إن حرية التعبير والنشر تتيح فرصاً أكبر للمشاركة السياسية في اختيار السلطة الحاكمة من خلال تقديم أفضل البرامج الانتخابية التي تحقق تطلعات الناس كافة، وباعتماد منهج الحوار كونه سر نجاح الحياة الشورية الديمقراطية، لأن فاعلية هذا النهج تكمن في وجود ممارسة المشاركة السياسية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، ويكفل حرية التعبير في حدود الدستور والقانون، ويعمل على ترجمة الإرادة السياسية على مستوى الداخل وفي سلوك الدولة تجاه الخارج، فعلى مستوى الداخل يشترط أن تركز كل مؤسسات الدولة الحيوية في ظل حكومة الكفاءات الوطنية، من خلال تفعيل الاتصال السياسي، على التنمية المستدامة كون فاعلية الاتصال السياسي يحفز كل مؤسسات الدولة على دعم التنمية الشاملة ويعزز من قدرة الدولة على إدارة واستغلال مواردها الاقتصادية، ويدفع بعجلة التنمية إلى الأمام لتحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يمكن الدولة من تحقيق الاستقلال السياسي اللازم⁽²⁶⁾ ويحقق سيادة الدستور والقانون، وعلى المستوى العلاقات الدولية ينبغي الالتزام بما يمكن أن نسماه دبلوماسية التنمية الشاملة .

ثالثاً : الالتزام الصارم بحقوق الإنسان في إطار الإسلام الحنيف

إن السلوك السياسي الجديد يحتاج إلى العدل وصيانة حق الإنسان في الحياة وحماية حريته فقد حدد الاسلام المسؤولية وحصرها في الفرد الفاعل دون غيره

(29) سورة الحجرات الآية رقم (6) .
(30) سورة الحجرات الآية رقم (13) .
(31) سورة النساء الآية رقم (1) .

(27) علي مطهر العثري المرجع السابق ص92.
(27) سورة التوبة الآية رقم (105) .
(28) سورة الحجرات الآية رقم (12) .

تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُؤُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا⁽³⁴⁾ وهو ما يؤكد أن العدل تنمية وحياء .

خامساً : الالتزام باستقلال القضاء وعدم التأثير عليه
إن بناء القضاء وحمايته وصيانته دستورياً يعد سنداً بالغ الأهمية يعزز نجاح حكومة الكفاءات الوطنية، وهو من الغايات السيادية للدولة ومن وظائفها الأساسية⁽³⁵⁾ حيث أكد على أهمية القضاء السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي، وجعل من أولويات التغيير الجذري في الجهاز القضائي ، على اعتبار أن القضاء هو من يجسد هيبة الدولة باعتباره أدواتها في تحقيق العدل وترسيخ الأمن والاستقرار فالعدل أساس النماء وقاعدة التطور وطريق سعادة المواطن، ومن أجل ذلك ينبغي أن ينزه القضاء من التأثيرات أياً كانت، لأنه عنوان بقاء الدولة .

سادساً :منح المزيد من الصلاحيات المالية والإدارية للسلطة المحلية

إن نجاح حكومة الكفاءات الوطنية يتطلب إطلاق الصلاحيات المالية والإدارية الكاملة لمؤسسة الدولة الحيوية وللسلطة المحلية أو الإدارة المحلية؛ لأن ذلك سيعزز التنافس التنموي بين المكونات الجغرافية للجمهورية اليمنية من خلال الالتزام بتنفيذ الخطوات العملية لقانون السلطة المحلية رقم (4) لسنة 2000م، ولائحته التنفيذية الذي نص في مادته الرابعة على: يقوم نظام السلطة المحلية طبقاً لأحكام الدستور وهذا القانون على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وعلى أساس توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشأن المحلي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال المجالس المحلية

المساواة بقوله -صلى الله علي وآله وسلم- : لا فضل لعربي على عجمي ولا لقرشي على حبشي إلا بالتقوى ، ولذلك فإن مبدأ المساواة أساس الشعور بالانتماء والمساهمة في بناء التنمية وجعلها مستدامة.

إن السلوك السياسي الذي يعزز نجاح حكومة الكفاءات الوطنية في إنجاز التنمية المستدامة يترجم مفهوم التكامل والتضامن الذي شدد عليه الدين الإسلامي من خلال تكامل وتضامن الفرد مع ذاته وتكافل وتضامن الفرد مع أسرته أو مجتمعه ودولته، فقيمة الفرد في مقدار المشاركة الفاعلة في التنمية وصنع الحياة ، كما تكمن قيمة الأسرة في المجتمع في مقدار المشاركة الفاعلة في تنمية المجتمع والدولة لتحقيق الكفاية الاقتصادية لاستمرار الدولة وبقائها، وقد أشارت الدراسة إلى ذلك من خلال اجماع القوى الوطنية على الالتزام بالثوابت الوطنية.

رابعاً : العدل أساس الاستقرار

إن ضمان نجاح حكومة الكفاءات الوطنية يتطلب العدل والإنصاف، فقد ألزم الدين الإسلامي الحنيف الحاكم أن يكون عادلاً، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾⁽³²⁾ وجعل العدل أساس الاستقرار، حيث قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾⁽³³⁾ بل إن العدل تجاه الغير واجب، فقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ

(35) علي مطهر العثري - المبادئ العامة للعلوم السياسية - مركز الإعلام للطباعة والنشر صنعاء 2017م ص112-114 .

(32) سورة النساء الآية رقم (58) .

(33) سورة النحل الآية رقم (90) .

(34) سورة النساء الآية رقم (135) .

إن الاتجاه العملي نحو تفعيل الرقابة بكل أنواعها من عوامل نجاح الأداء لحكومة الكفاءات الوطنية؛ لأن الرقابة بقسميها السابق واللاحق أداة عملية تحقق الإنجاز المطلوب، ومن ذلك الرقابة على دستورية القوانين، التي ينبغي أن تمارسها السلطة التشريعية ممثلة بمجلس النواب من خلال الاستجواب، بالإضافة إلى الرقابة القضائية، وبذلك فإن الأجهزة الرقابية تجعل جميع المسؤولين والحكام ومُتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء، ومن حقها طلب تقديم التوضيحات اللازمة من المسؤولين حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، وبذلك فإن صانع القرار في الأجهزة المحلية خاضع للرقبة والمساءلة أمام المواطنين والجهات ذات العلاقة بالعمل المؤسسي في ظل حكومة كفاءات وطنية مشهود لها بالالتزام الصارم بالدستور والقانون، حيث تتضح من خلال الدستور صور رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية في خمس صور من صور الرقابة الأكثر فاعلية في الأداء المؤسسي وهي:

- 1- حق توجيه الأسئلة.
- 2- حق الاستجواب.
- 3- حق إجراء التحقيق.
- 4- حق سحب الثقة.
- 5- حق توجيه التوصيات العامة.

وجميع هذه الصور الرقابية منصوص عليها في دستور الجمهورية اليمنية فحق توجيه الأسئلة إلى الحكومة مجتمعة أو الوزراء منفردين مكفول بنص

المنتخبة (36) والذي يعتمد على منح الصلاحيات الكاملة مالياً وإدارياً للسلطة المحلية.

وبناءً عليه، فإن السلوك السياسي الجديد يمكن السلطة المحلية من رسم السياسات المحلية المتعلقة بالشأن المحلي التي من أبرزها وضع الموازنة التي تتضمن موارد السلطة المحلية واحتياجات الخطط السنوية والخمسية من المشاريع اللازمة وكيفية تمويلها محلياً ومركزياً في مجالات الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وبناء الطرق والجسور والمطارات والسدود والحواجز والكرفان والترع المائية واستصلاح الأراضي الزراعية، وتمديدات المياه والكهرباء والمجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد وخطوط السكك الحديدية، وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة والتجوير، ويصبح مهمة حكومة الكفاءات تمويل العجز في خطط السلطة المحلية من عائدات الثروة السيادية كالبنترول والغاز وغيرها من الثروات السيادية والإشراف والمراقبة والمحاسبة وممارسة كافة الوظائف السيادية العليا.

سابعاً : تفعيل الأجهزة الرقابية والمحاسبية (تفعيل الرقابة الصارمة)

إن الأجهزة الرقابية والمحاسبية هي أداة حكومة الكفاءات الوطنية لتنفيذ مهمة الرقابة والمحاسبة، ومتابعة تطبيق المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وتمثل تلك الأجهزة في الآتي:

- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة .
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .
- الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة .

(36) قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، وزارة الإدارة المحلية، مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ صنعاء 200م .

أعضائها وعلى الحكومة تنفيذها فإذا استحال عليها التنفيذ بينت ذلك للمجلس.

تلك أبرز آليات العمل اللازمة لنجاح حكومة الكفاءات الوطنية في الدولة اليمنية الحديثة التي ينبغي فيها الالتزام الصارم بخدمة المصالح العليا للدولة وعدم تقديم المصالح الخاصة عليها، فالمرحلة تتطلب توجيه الجهود الوطنية صوب البناء والإعمار وإنجاز المهام التنموية العاجلة والأجلة بروح جماعية تحقق النجاح المنشود .

وبناءً على كل ماتقدم من العرض المنهجي فإن تعافي البلاد وعودتها إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي يحتاج إلى انتهاج سلوك سياسي جديد يُطلق فيه اليمنيون كافة النقاسم والمحاصصة ويعتمدون على الخبرات والكفاءات، وعلى مؤسسات الدولة أن تنتهج سياسة تنموية تختار فيها الكفاءات العلمية والخبرات العملية التي تجذب المساعدات والاستثمارات إلى أرض اليمن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعيد لليمن توازنها وتمكنها من إدارة واستغلال مواردها الاقتصادية بشكل أمثل، وهو ما يرى الباحث ضرورة انتهاجه خلال المرحلة المقبلة التي تعتمد على المصالحة الوطنية الشاملة؛ حيث يرى أن انتهاج السلوك السياسي الجديد هو الأسلوب المناسب لهذه المرحلة، بحيث تركز فيه جهود كافة مؤسسات الدولة على الإصلاحات الإدارية والقضائية من أجل إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة من خلال القدرة على إدارة واستثمار الموارد الوطنية المتاحة بطريقة تحقق التنمية المستدامة وتعمل على إعادة تجميع مقومات القوة الاقتصادية للجمهورية اليمنية.

المادة رقم (96) مجلس الوزراء مسئول مسئولية جماعية وفردية ولكل من أعضاء مجلس النواب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء أو نوابهم أسئلة في أي موضوع يدخل في اختصاصهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أن يجيب عليه ولا يجوز تحويل السؤال إلى استجواب في نفس الجلسة، حق الاستجواب بنص المادة (97) من الدستور: لكل عضو من أعضاء مجلس النواب حق توجيه استجواب إلى رئيس الوزراء أو نوابه أو الوزراء لمحاسبته عن الشؤون التي تدخل في اختصاصهم، وحق إجراء التحقيق: بنص المادة رقم (95) لمجلس النواب بناءً على طلب موقع من عشرة أعضاء على الأقل من أعضائه أن يكون لجنة خاصة أو يكلف لجنة من لجانها لتقصي الحقائق في موضوع يتعارض مع المصلحة العامة، أو فحص نشاط إحدى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة أو وحدات القطاع العام والمختلط أو المجالس المحلية، وللجنة في سبيل القيام بمهامها أن تجمع ما تراه من أدله وأن تطلب سماع من ترى ضرورة سماع أقواله، وعلى جميع الجهات التنفيذية والخاصة أن تستجيب لطلبها، وأن تضع تحت تصرفها لهذا الغرض ما تملكه من مستندات أو بيانات، وحق سحب الثقة بنص المادة (98): لمجلس النواب حق سحب الثقة من الحكومة، ولا يجوز سحب الثقة إلا بعد استجواب يوجه إلى رئيس الوزراء أو من ينوب عنه ويجب أن يكون الطلب موقفاً من ثلث أعضاء المجلس، وحق توجيه التوصيات العامة للحكومة وذلك بنص المادة (93): لمجلس النواب حق توجيه التوصيات للحكومة في المسائل العامة أو في أي شأن يتعلق بأدائها لمهامها أو بأداء أي من

الخاتمة واستشراف المستقبل

في خاتمة هذه الدراسة المنهجية العلمية نستعرض نتائج الرؤية التحليلية الاستشرافية الخاصة بمستقبل المرحلة القادمة التي نأمل أن تسهم في نجاح الأداء المهني لحكومة الكفاءات الوطنية في الجمهورية اليمنية؛ حيث تتضح فاعلية الرؤية في مناقشة الفرضيات التي طرحت في مقدمة الدراسة التي أشارت الأولى منها إلى: - إن تشكيل حكومة كفاءات وطنية لا يتعارض مع الشراكة السياسية بين القوى الوطنية في العاصمة اليمنية صنعاء المتحالفة ضد تحالف العدوان على السيادة اليمنية.

وبناءً على العرض الموجز الذي قدمته الدراسة فقد تبين صحة الفرضية إذا تم الالتزام العملي بما جاء في خطاب السيد/ عبد الملك بدر الدين الحوثي، وتنفيذ آليات العمل الوطني التي طرحتها الدراسة.

أما الفرضية الثانية فقد أشارت إلى: - إن مفهوم التغيير الجذري يعني بإجراء إصلاح إداري شامل للمنظومتين: الإدارية والقضائية؛ حيث اتضح من عرض الدراسة أن الإجراءات الإدارية لا يقصد بها استبعاد أحد بقدر ما تعني إصلاح الخلل، إذ تعنى بالإصلاحات الإدارية والقضائية اللازمة لتصحيح مسار الأداء الإداري والقضائي وهو ما أكد صحة الفرضية من خلال الالتزام المنهجي بآليات العمل الوطني .

كما أشارت الفرضية الثالثة إلى أنه: كلما كان السلوك السياسي متماهياً مع الخصوصية البشرية والجغرافية اليمنية، كلما حققت حكومة الكفاءات أهدافها الوطنية، وقد اتضح من خلال الدراسة أن اليمن بمكوناته البشرية والجغرافية تتمتع بخصوصية متفردة لا يمكن القياس عليها أو مقارنتها بغيرها من المكونات البشرية

في العالم، بالإضافة إلى الوضع الراهن لليمن الذي فرض استثناءً جديداً على القوى الوطنية يلزمها بعدم الخوض في تجارب التحالفات السياسية الماضية وعدم تكرار الأخطاء من خلال الالتزام العملي بالثوابت الوطنية والتجرد المطلق من التحيز الحزبي والطائفي و المناطقية والفئوي والمذهبي؛ حيث أكدت الدراسة العلمية على جملة من آليات العمل السياسي التي ينبغي تنفيذها في الميدان العملي باعتبارها الضمانة الأكيدة على عدم تعارض تشكيل حكومة كفاءات وطنية مع الشراكة السياسية الفاعلة بين قوى التحالف الوطني ، بل أن الدراسة قد أكدت على تقوية المركز التفاوضي للقوى الوطنية في مواجهة تحالف العدوان على سيادة الجمهورية اليمنية .

خلاصة القول: إن التزام كافة القوى الوطنية في العاصمة صنعاء بتنفيذ آليات العمل السياسي التي منها الاتصال السياسي وتقاليد العمل الشوري الديمقراطي وحقوق الإنسان في إطار الإسلام الحنيف ومنهج الاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية، والالتزام باستقلال القضاء وعدم التأثير عليه وتفعيل المؤسسات الرقابية والمحاسبية، هو الطريق الآمن الذي يحول دون التدخلات الخارجية، ويحافظ على السيادة الوطنية ويصون الكرامة الإنسانية من خلال الوقوف الجاد والمسؤول أمام صناعة إجراء تعديلات في القوانين واللوائح عبر السلطة التشريعية، بما يجعل النصوص قطعية الدلالة وغير قابل لأكثر من تفسير واحد وبما يمثل الإرادة الكلية للشعب ويمكن حكومة الكفاءات الوطنية من إنجاز مهام المرحلة القادمة، وبناءً عليه نستطيع القول: إن الرؤية المشتركة باتت حاضرة ومحل إجماع عام وشامل ، وإن الهدف لم يعد غامضاً بل محدد بدقة متناهية،

- وإن أداة التنفيذ هو حكومة الكفاءات الوطنية التي تتمتع بالصلاحيات الدستورية الكاملة، وإن إنجاز الهدف بات هو الهم الكبير الذي ينتظره المواطن اليمني ليلمس عائدات هذا النهج العلمي الذي يلتزم الحق والعدل المطلق والمساواة أمام القانون، على اعتبار أن الكفاءة الحكومية تتمتع بالقدرة على إدارة واستثمار الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستضمن المشاركة السياسية بين جميع المكونات .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستركز على الفعل أكثر من القول .

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

- الالتزام المطلق بالولاء لله وحده ثم لقدسية التراب اليمني وتحريم الولاء الخارجي أيّاً كان.
- الالتزام بالدستور والقانون والتحرر المطلق من التحيز الحزبي و المناطقية والفئوي والذهبي.
- الالتزام المطلق بأهداف الثورة اليمنية سبتمبر وأكتوبر عامي 62-1963م، باعتبارها أم الثورات اليمنية.
- الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية وتدعيم المركز التفاوضي للفريق الوطني .
- الحفاظ على تقاليد العمل الشوري الديمقراطي وتجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة.
- دعوة القوى السياسية في الداخل والخارج للمصالحة الوطنية الشاملة والعودة إلى الالتزام بآليات التداول السلمي للسلطة.
- الترويج للتغيير الجذري ومزاياه في مختلف وسائل الإعلام وأهمية الأمن القومي اليمني وتحقيق الشراكة السياسية وموجهة العدوان.

المراجع

- [1] القرآن الكريم .
- [2] السنة النبوية المطهرة .
- [3] دستور الجمهورية اليمنية .
- [4] البيانات السياسية والإعلامية .
- [5] المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ، الطبعة العاشرة 1990 .

الاستنتاجات

- إن التحليل المنهجي للورقة العلمية المتعلقة بالرؤى الاستشرافية يظهر الاستنتاجات المتوقعة من حكومة الكفاءات الوطنية القادمة الآتية :
- إن برنامج حكومة الكفاءات الوطنية سيكون واقعياً وقابلاً للتطبيق على أرض الواقع .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستضم نوعاً متميزاً من الخبرات اليمنية المشهود لها .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون تحت المجهر الشعبي والرقابي الرسمي.
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون قادرة على تحديد مواطن القوة والضعف .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون قادرة على معالجة الاختلالات بقدر كاف .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون قادرة على الصمود في وجه التحديات .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستحقق أهدافها .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستضع المصلحة الوطنية العليا للبلاد فوق كل اعتبار.
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون قادرة على معالجة آثار العدوان .
- إن حكومة الكفاءات الوطنية ستكون قادرة على إدارة التفاوض والمصالحة الشاملة .

- [6] المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق ، بيروت 1986م .
- [7] أحمد بن محمد علي الفيومي القري، معجم المصباح المنير،-شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ،المكتبة العصرية ، بيروت2000م.
- [8] المؤتمر نت اجتماع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام يوم الأحد، 01-أكتوبر-2023م .
- [9] البيان الصادر عن المؤتمر الشعبي العام في صنعاء يوم الاثنين 10 ربيع الأول 1445هـ الموافق 25 سبتمبر 2023م .
- [10] بيان صادر عن المؤتمر الشعبي العام في صنعاء يوم الاثنين 10 ربيع الأول 1445هـ الموافق 25 سبتمبر 2023م .
- [11] بيان الاحتفاء بالذكرى التاسعة لثورة 21سبتمبر وكالة سبأ- صنعاءالخميس، 06 ربيع الأول 1445هـ الموافق 21 سبتمبر 2023م .
- [12] عامر رشيد مبيض ، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية العسكرية ، مصطلحات ومفاهيم ، مكتبة الاسد الوطنية ، دمشق 1999م .
- [13] علي مطهر العثري- المشاركة السياسية في اليمن بين التقليدية والحداثة - مطابع التوجيه المعنوي - صنعاء 2008م .
- [14] علي مطهر العثري -الاتصال السياسي وأثره في بناء الدولة - مركز الإعلام للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء 2022م .
- [15] الدكتور/علي مطهر العثري - المبادئ العامة للعلوم السياسية - مركز الإعلام للطباعة والنشر صنعاء 2017م .
- [16] علي مطهر العثري - المبادئ العامة للجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية(الجيوبوليتيك) - مركز الإعلام للطباعة والنشر والتوزيع - صنعاء الطبعة السادسة صنعاء 2024م .
- [17] قاموس الكل. قاموس عربي عربي .
- [18] قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية، وزارة الإدارة المحلية ، مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ صنعاء 200م .
- [19] معجم اللغة العربية المعاصر .
- [20] محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مختار الصحاح ،دار احياء التراث العربي ، بيروت 1999م ، ص204 .
- [21] نص خطاب السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي في الاحتفاء بذكرى المولد النبوي الشريف الأربعة 12 ربيع الأول 1445هـ الموافق 27 سبتمبر 2023م.
- [22] <http://sahafatak.net/show4121355.html>
- [23] <https://m.sa24.co/show770058561.html>